استغلال الفوائض المالية النفطية بدولة الكويت

أ.د. محمد ابراهيم السقا

ندوة بعنوان "الاستفادة من الفوائض واسقاط القروض"
كلية العلوم الادارية
٢٠٠٥/١١/٢٧

الكويت هبة النفط

عندما زار الفيلسوف اليوناني "هيرودوت" مصر، قال عبارته الشهيرة "مصر هبة النيل"، أي لولا النيل لما وجدت مصر، ومن ثم فان استمرار وبقاء مصر مرتبط اساسا باستمرار تدفق المياه من منابع النيل. والواقع ان نفس العبارة يمكن ان تطلق على الكويت، فالكويت "هبة النفط". أي ان استمرارها وبقاءها كدولة "في ظل الاوضاع الحالية" مرتبط اساسا بالنفط. وهذا هو اكبر تحد في وجهة نظري يواجه الكويت اليوم، كيف تؤمن مستويات الدخول والرفاهية المرتفعة لسكانها بعد زوال النفط. لذا اعتقد ان مشروع "كويت ما بعد النفط" هو اخطر وأهم مشروع استراتيجي يجب ان توجه اليه كافة الطاقات المتاحة لضمان رفاهية اجيال المستقبل.

للاسف لا يوجد على الساحة الان من يعد العدة لهذا اليوم، على الرغم من انه قد اصبح قريبا جدا، لا توجد حاليا أية خطط استراتيجية بدولة الكويت تتناول مصادر الدخل والانتاج في حقبة ما بعد النفط، لا توجد أي اشارة ولو بعيدة عما ستفعله الاجيال القادمة عند قدوم هذا اليوم، ماذا سيفعلون؟، اين سيعملون؟، ماذا سينتجون؟، من اين لهم بوسائل المعيشة والرفاهية التي ننعم بها الان؟. يبدو اننا تركنا الامر لهم يواجهون مصيرهم بأنفسهم، ويبدو للاسف أن الامر لا يعنينا. ان أهم ما يعنينا هو ما نحن عليه الان.

ان افضل سيناريوهات النفط بالكويت على الاطلاق هو انه سوف يستمر ما بين ٧٥ ــ ١٠٠ عام في المستقبل، بعدها سوف ينضب النفط تماما، وربما في هذا المدى الزمني يكتشف العالم بديلا للنفط اقل اضرارا بالبيئة، وأقل تكلفة، فتنخفض هذه المدة بشكل سريع، ويصبح مخزون النفط بباطن الارض بلا قيمة، مثلما هو الحال بالنسبة للكثير من مناجم الفحم الان. ومع ذلك فان ١٠٠ عام في تاريخ الامم هي زمن قصير جدا، فهل نبدأ من الان لاعداد العدة لهذا اليوم، على الرغم من اننا، من وجهة نظري، قد تأخرنا كثيرا.

تتناول هذه الورقة المختصرة خيارات استغلال الفوائض الحالية للنفط بدولة الكويت، في محاولة لدق اجراس الخطر المحدق بأجيالنا القادمة، وتقديم بعض الافكار الممكنة في هذا المجال.

الوفرة المالية الأولى:

عندما حدثت حرب اكتوبر ١٩٧٣، وما تلاها من حظر النفطي فرضته الدول العربية النفطية على صادراتها الى امريكا واوروبا، ارتفعت اسعار النفط بصورة كبيرة من حوالي ٢.٢ دولارا للبرميل عام ١٩٧٣، الى ما يقارب ٥٠ دولارا في عام ١٩٨٠. وترتب على ذلك فوائض مالية ضخمة وغير مسبوقة للدول المصدرة للنفط، ومنها الكويت. وقد قامت الدولة باستخدام هذه الفوائض في:

- إقامة البنى التحتية من طرق ومستشفيات ومدارس.. الخ.
- رفع مستوى الخدمات المختلفة المقدمة للافراد.

- **رفع مستويات الرفاه باعتبارها قناة لتقسيم الثروة بين الإفراد.**

أي ان استخدام الوفورات المالية قام على فلسفة اقتسام الثروة، أو اعادة توزيع الثروة (الناضبة) على الافراد، وعلى الرغم من منطقية مثل هذه الفلسفة في حينها، الا النمط الذي سارت عليه عملية اقتسام الثروة قد تجاهل اهمية تنميتها. واصبحنا نتصرف وفق "نظرية الكنز"، أي مثل هؤلاء الذين عثروا على كنز واصبح همهم الشاغل هو سحب جزء منه يوميا للانفاق على حاجاتهم، دون ان يعوا انه سوف يأتي يوم على هذا الكنز وينتهي.

لقد ترتب على هذا النمط افرازات عديدة يمكن تلخيصها في الاتي:

- **حدوث تحسن كبير في مستويات الخدمات والمعيشة والرفاهية بشكل عام، وهو اهم الجوانب الايجابية.**
- **خلق مجتمع استهلاكي، انخفضت فيه الإنتاجية بشكل واضح، وقلت فيه قيمة العمل وازداد فيه الاعتماد على الدولة في كل شئ.**
- **انتشار الكثير من الاختلالات الهيكلية التي تفاقمت حدتها بمرور الوقت، وباتت، في الوقت الراهن، تشكل قيدا على عملية التنمية ذاتها، وذلك على النحو الذي تعكسه المؤشرات الرئيسية التالية:[1]**
- **ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (٥٢.٥%).**
- **تواضع نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي (14.2%).**
- **تواضع نصيب الصناعات التحويلية غير النفطية في الناتج المحلي (3.2%).**
- **نصيب القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي (65%).**
- **متوسط صادرات النفط 92% الى اجمالي الصادرات، اما الصادرات الأخرى فتمثل (٦%) فقط في المتوسط.**
- **هيمنة الإيرادات النفطية (٩١% من إيرادات الحكومة)**
- **ارتفاع الإنفاق الجاري في الميزانية العامة للدولة (٨٩% من اجمالي الانفاق العام)، وتدني الانفاق الاستثماري (١١% من الانفاق العام في المتوسط).**
- **انخفاض نسبة السكان الكويتيين في المتوسط الى إجمالي السكان (٣٤%)**
- **انخفاض نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة (١٨%)**
- **تركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي (86 %)**
- **ارتفاع نسبة البطالة للعمالة الكويتية (7.4%)**

وجميعها مؤشرات تعكس لنا مدى عمق الاختلالات التي نواجهها، وتنذر في ذات الوقت بطبيعة الخطر المحدق بنا اذا لم نواجهها. هذا باختصار شديد ما افرزته الوفرة المالية الاولى.

[1] - مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت ٢٠٠٥/٢٠٠٦ – ٢٠١٠/٢٠١١.

الوفرة المالية الثانية: عودة الأموال النفطية مرة أخرى (Petrodollars)

منذ بدأت الحرب على العراق، اخذت اسعار النفط في الارتفاع بصورة واضحة، وبلغت مستويات قياسية في العام الحالي. وتشير التقديرات الى ان الدول النفطية في الشرق الأوسط ستصدر نفط بحوالي ٤٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، كما ستحقق فائضا في معاملاتها الجارية في موازين مدفوعاتها يبلغ نحو ٢٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، مقارنة بالفائض المحقق لمنطقة شرق أسيا كلها بما فيها العملاقان الصين واليابان والذي سيبلغ ١٨٠ مليار دولار. ويتوقع أن تحقق الكويت فائضا يتجاوز ٢٠ مليار دولار وفق السيناريوهات المطروحة.

والواقع أن جميع التحليلات المتاحة تشير إلى استمرار هذه المستويات المرتفعة للاسعار في المستقبل، بسبب النمو المتزايد للطلب على النفط من مصادر غير تقليدية، بصفة خاصة الصين، التي يتوقع أن يصل طلبها على النفط إلى ١١ م برميل عام ٢٠٢٠ (يبلغ طلبها حاليا ٥ مليون برميل يوميا) كذلك يتوقع أن يتزايد طلب الولايات المتحدة بشكل كبير أيضا في المستقبل يصل وفقا لبعض التقديرات الى حوالي ٩٢ مليون برميل عام ٢٠٢٠ الأمر الذي سيضمن، حسب تلك المصادر، استمرار الارتفاع في الطلب على النفط في المستقبل، ومن ثم الأسعار. وأصبح من الأمور شبه المسلم بها أن الفائض الحالي هو فائض دائم. فاذا ما سلمنا بصحة هذا التحليل فاننا نواجه حاليا ما يمكن ان نطلق عليه "الوفرة الثانية" للاموال النفطية، والتي تمثل، من وجهة نظري" فرصة ذهبية أخرى، قد تكون الأخيرة، لإعادة ترتيب اوضاعنا لضمان استمرار الكويت كدولة لها كيان مستقل قادر على البقاء على المدى الطويل، وتتمتع في ذات الوقت بمستويات للرفاهية لا تقل عن المستويات الحالية.

غير انه، وللاسف الشديد، بدلا من ان نتناول افضل السبل لاستغلال هذا الفائض للدفع في هذا الجانب، فد شجعت مستويات الفائض الحالي المحقق في الميزانية العامة للدولة على فتح شهية المطالبين برفع مستويات المرتبات، ومنح إعفاءات لفئات متعددة، وتحسين كوادر الكثير من الفئات العاملة بالدولة، أي بنفس الفلسفة "فلسفة الكنز، وأصبح من الواضح أن الاستجابة لتلك الطلبات سوف لن يلقى عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة فقط، ولكنه سوف يعني أيضا استدامة هذا العبئ في المستقبل، خصوصا في ظل صعوبة عمليات تخفيض مستويات الإنفاق الجاري بسبب جموده، وهي ظاهرة لا تقتصر على دولة الكويت، وإنما أيضا تمتد لكل دول العالم تقريبا. ومما لا شك فيه انه من غير المنطقي، فضلا عن انه يصعب التسليم، بإمكانية إلقاء أعباء دائمة على الميزانية العامة للدولة اعتمادا على فوائض، في أفضل أحوالها مؤقتة، خصوصا في ظل الأوضاع الحالية لهيكل الإيرادات العامة للدولة الذي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية.

من ناحية اخرى فان هناك سوء فهم لطبيعة الفوائض، وذلك عندما نتحدث عن وجود فائض مالي لدى الحكومة. نحن نتحدث عن فائض لحكومة هي في الاصل مدينة، كيف لحكومة مدينة ان يكون لها فائض. فمن المعلوم أن الحكومة مدينة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية (بحوالي ٤ مليار دينار)، وبشكل اكبر لصندوق الاجيال القادمة (تتراوح التقديرات بين ١٧ مليار – ٤٢ مليار دينار). فاذا كانت الحكومة مدينة بهذه المبالغ الضخمة، فأين لها بهذا الفائض.

وغني عن البيان التنبيه إلى أن التجربة الماضية لاسعار النفط تثبت انه من الممكن حدوث انعكاس، وبشكل سريع، في مستويات أسعار النفط، حيث يتسم سوق النفط الخام بالتقلب الشديد، خاصة وان المستويات المرتفعة

الحالية للنفط تجعل الإنتاج من معظم المصادر اقتصادياً، كما أنها بلا شك سوف تعمل على تسارع خطوات الابتكار في مجالات الطاقة البديلة للنفط، وهو اخشى ما نخشاه في المستقبل. وعلى ذلك فاذا سلمنا بأن الوضع الحالي للمالية العامة للدولة يبدو مريحا، إلا انه ليس هناك ما يؤكد استمرار تلك الأوضاع في المستقبل. وتظل كما سبقت الاشارة الفوائض الحالية فرصة نادرة للتعامل بصورة اكثر جدية مع التحديات الحيوية التي تواجهنا في المستقبل.

الخيارات المتاحة

الخيار الأول: تعميق سياسات الرفاه الحالية

أي تعظيم مستويات الرفاهية للجيل الحالي (إلغاء قروض، إلغاء فواتير، إلغاء فوائد قروض المتقاعدين، زيادة الرواتب، منح أميرية، زيادة المعاشات، إقرار كوادر، ... الخ). وتستند الحجة الاساسية وراء هذا الخيار الى ان سوء ادارة موارد الدولة والهدر الكبير الحادث بها سوف يعني ان جانبا كبيرا من هذه الفوائض سوف يذهب الى فئات محددة، ومن ثم فمن العدل ان توزع هذه الفوائض على الشعب ضمانا لوصولها الى رجل الشارع، وليس لفئة المنتفعين من المال العام وحدهم. ولمثل هذا الخيار مزايا ضخمة للجيل الحالي، الا انه يلاحظ الاتي:

- **ان الحجة الاساسية لهذا المقترح مدمرة، فبدلا من ان نبحث عن موطن الداء، أي الفساد والمحسوبية وهدر المال العام، ونحلل مسبباته ونجتث جذوره، فاننا نسير في الاتجاه ذاته، ولكن على المستوى الكلي.**
- **ان انتهاج مثل هذه السياسات سوف يعني استمرار إفرازات الأوضاع الحالية وتعميق اختلالاتها، وسوف تنتهي بنا إلى نهاية سيئة للغاية، أسوأها هو استمرار ارتفاع معدلات البطالة الى مستويات مخيفة في المستقبل القريب.**
- **ان انتهاج مثل هذه السياسات سوف ينمي الحس الشعبي بأن الحكومة في كافة الاحوال يجب ان تدفع عن الناس قروضهم وفواتيرهم، بغض النظر عن المجالات التي انفقت فيها هذه القروض، والكيفية التي استخدمت فيها السلع العامة من قبل الاشخاص، بحيث يصبح ذلك حق شبه مكتسب، وغني عن البيان ان مثل هذه السياسات تعمق من الاثار السلبية للانماط الاستهلاكية للجيل الحالي.**
- **ان اسقاط الفواتير يعني من الناحية العملية ان الحكومة الحالية، على عكس كافة حكومات العالم، تكافئ الذي يخالف القانون، وتعاقب الملتزم بالقانون.**
- **ان عملية إلغاء الديون، وإلغاء الفواتير، وإلغاء الفوائد.... الخ، هي جريمة ترتكب في حق الأجيال القادمة، وان الذي يدعو إليها مثله مثل سارق الأموال العامة، الفرق بينها هو أن سارق الاموال العامة يرتكب جريمة يعاقب عليها القانون، اما المطالب بالغاء القروض فيمارس جريمة سرقة بمقتضى قانون.**
- **أن هذا الخيار يضر بصور أساسية بقضية العدالة بين الأجيال وهي قضية محورية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اذ يفترض في السياسات الاقتصادية المتوازنة انها لا تهدف الى تعظيم منافع جيل على حساب جيل آخر.**

الخيار الثاني: سداد الدين الحكومي وتنمية صندوق الأجيال القادمة

ويتم ذلك من خلال استخدام الحكومة للفوائض المحققة في سداد ديونها المختلفة، بصفة خاصة لصندوق الاجيال القادمة. قد يكون هذا حل اسميه **Second Best**، وأراه خيار مرحلي، أي انه خيار اقل ضررا من الخيار الأول، على أساس انه إذا لم يكن الجيل الحالي قادر على استثمار موارد الدولة المالية بشكل جيد، ويسئ استغلال المال العام، فلنحتفظ بالمال العام لجيل قادم قد يكون أكثر كفاءة من الجيل الحالي في تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض. ولكن هذا الخيار يطرح سؤالا مهما هو، هل صندوق الأجيال القادمة هو الحل الامثل لضمان استمرار رفاهية الأجيال القادمة؟ وبشكل عام يلاحظ الاتي:

- مرة أخرى سوف يترتب على هذا الخيار استمرار اختلالات الأوضاع الحالية، واخطر ما فيها هو تصاعد مشكلة البطالة على المستوى المحلي.
- اذا كان الهدف من هذا الخيار تعظيم منافع الاجيال القادمة، وتحقيق عدالة بين الاجيال، فهل نسبة ١٠% فقط من إيراداتنا العامة هي نسبة عادلة لضمان حق الأجيال القادمة في الثروة، بمعنى آخر هل فعلا نحن نحقق العدالة المطلوبة بين الأجيال **Intergenerational** بهذا الشكل.
- أن صندوق الأجيال القادمة يخدم الدول الأخرى بشكل اكبر مما يخدم الكويت، ذلك صندوق الأجيال القادمة باستثماراته في الدول المختلفة يوفر وظائف في العالم الخارجي، في الوقت الذي لا يجد فيه الشباب الكويتي فرصة عمل. فضلا عن مساهمته في زيادة مستويات الناتج والدخول والنمو في تلك الدول أكثر مما يحدثه بالنسبة لدولة الكويت.
- أن الاستثمارات الخارجية تحيط بها الكثير من المخاطر، مثل تقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في الخارج، وتقلبات أسعار العملات، بصفة خاصة الدولار، وتقلبات أسعار الفائدة، والمخاطر الأخلاقية فضلا عن المخاطر السياسية واهمها احتمالات التجميد.

أنا ضد فكرة صندوق الأجيال القادمة. مثل هذا الصندوق ينبغي أن يستثمر، ليس في الخارج، ولكن في بناء قاعدة صناعية وخدمية تضمن تنويع مصادر الناتج، وتضمن استمرارية عملية توليد الدخل بمعدلات مرتفعة لإبقاء مستويات الرفاهية عند معدلات عالية، ومن ثم ضمان مستقبل الاجيال القادمة، يقول المثل الصيني، "لا تعطني كل يوم سمكة، ولكن علمني كيف اصطاد السمك"، وهذا ما ينبغي ان نفعله للاجيال القادمة. اذن، من وجهة نظري، صندوق الأجيال القادمة ليس حلا امثلا لضمان مستقبل زاهر للأجيال القادمة على المدى الطويل. أنا متأكد ان مثل هذه الفكرة ستجد معارضة لدى الكثيرين على اساس انه اذا لم يكن هذا الصندوق موجودا لذهبت امواله الى جيوب سراق المال العام. ولكن تحليلي الاساسي يقوم على اساس افتراض توافر الاوضاع المثلي التي تسنح الفرص لنمو مستمر على المدى الطويل في ظل درجة عالية من الشفافية والمحاسبة.

الخيار الثالث: تنويع هيكل الاقتصاد لبناء وكسب مصادر جديدة للتنافسية على المستوى الدولي

هذا هو الخيار الافضل **The Best** والوحيد لضمان استمرارنا ككيان مستقل في المستقبل، ومن الناحية الواقعية لا يوجد لدينا خيار امثل آخر لتوظيف الفوائض النفطية المحققة. ان مصدر تنافسية اقتصادنا الوحيدة ينبع حاليا

من الميزة النسبية Comparative Advantage، التي تقوم على تملكنا لمصدر طبيعي هو النفط الخام، ننتجة بتكاليف منخفضة، ونبيعه بالاسعار السائدة في السوق العالمي للنفط. ولا نملك أي مزايا تنافسية اخرى نساهم بها في التقسيم الدولي الحالي للعمل. ومن المعلوم ان الميزة النسبية كمصدر للتنافسية على المستوى الدولي انخفضت اهميتها بشكل كبير حاليا، اذ اصبح الاعتماد اساسا على المزايا التنافسية المكتسبة Competitive Advantages، والتي تنبع اساسا من الجهود المختلفة لتنمية هذه المزايا من قبل المنظمات المختلفة في المجتمع. ويشير التقرير الدولي للتنافسية الاخير ٢٠٠٦/٢٠٠٥، والذي اشتركت فيه الكويت لاول مرة ان المركز التنافسي لدولة الكويت بالنسبة لباقي دول العالم (١١٧ دولة)، ضعيف بشكل عام، خصوصا في الكثير من الجوانب المرتبطة ببيئة الاعمال والتكنولوجيا وجوانب المعرفة والانفاق على البحوث والتطوير.

ماذا نفعل اذن. لا بد وان نستغل هذه الفرصة الذهبية، التي ربما لا تتكرر مرة اخرى في المستقبل، وأغلب طني اننا اذا فوتنا هذه الفرصة فربما لا تعود مرة اخرى. ولكن يبقى السؤال، كيف نستغل هذه الفرصة؟ ان الاجابة ببساطة تتمثل في استغلال هذه الفوائض لتنمية مستويات التنافسية للاقتصاد الكويتي على المستوى الدولي بخلق مزايا اضافية ترفع من قدرات الاقتصاد الوطني على توليد مصادر جديدة للدخل من مصادر مختلفة للانتاج، وتنوع هيكل صادراته وتزيد من قدرته على جمع عملات اجنبية من مصادر اكثر تنوعا واستقرارا. ويقتضي ذلك الامر تبني مجموعة من الخطط والبرامج الاستثمارية لانشاء مجموعة من المشاريع الإستراتيجية ذات جدوى اقتصادية، تؤمن مستقبلا للأجيال المقبلة.

والواقع ان الكويت قد بدأت كما يقولون عهد "المشروعات العملاقة"، الا ان المقصود هنا ليس هو هذه المشروعات، أي مد جسر أو انشاء مدينة، او ميناء.. الخ، مثل هذه المشروعات بالتأكيد تساعد في تفعيل القدرات التنافسية للدولة، ولكن المقصود بالمشروعات الاستراتيجية تلك المشروعات ذات طابع الانتاجي بالدرجة الاولى. بالتأكيد نحن نحتاج الى قدر اكبر من التحليل باستخدام نماذج SWOT، لتحديد مواطن القوة التي نمتلكها، ومواطن الضعف التي نعاني منها، وتحديد طبيعة الفرص المتاحة وافضل السبل لتعظيم العوائد منها، والمشكلات المختلفة التي يمكن ان نواجهها. وكل ذلك بهدف تحديد الميزة التنافسية التي يمكن ان نستثمر جهودنا وطاقاتنا فيها، وطبيعة القطاعات التي سننميها، والصناعات التي سنستثمر فيها، والاسواق التي نستهدفها.. الخ.

ان الهدف الاساسي من مثل هذا النوع من التحليل انشاء مجموعة من الصناعات في مجموعة من القطاعات التي تتسم بتكامل انشطتها، أو ما يطلق عليه Clusters، مثل هذه الصناعات اثبتت جدارتها في الكثير من الدول الناشئة لما تقدمه من مزايا ووفورات افقية ورأسية. ومما لا شك فيه ان ذلك التحول لن يتم ذلك الا من خلال جهد قومي يشمل كافة منظمات المجتمع المدني والحكومة لاحداث تغير في المفاهم اولا، وتحويل الاهتمام الى هذه القضية المصيرية، ولرسم ابعاد هذه الاستراتيجية بالاستعانة بالكوادر الوطنية والاجنبية، وذلك في مناخ سياسي مناسب. بمعنى ان نقطة الانطلاق لنجاح أي مشروع قومي على هذا المستوى لا بد وان تستند إلى إصلاح سياسي أولا يعالج مواطن الفساد ويسمح بأكبر قدر من الشفافية والمحاسبة في ذات الوقت في ظل نمط حكومي صالح

Good Governance، يستهدف مصلحة الجمهور بالدرجة الاولى، ويمثل قدوة ومثال يحتذى به، ويسهل من خلاله تسويق مثل هذا المشروع الوطني لدى الجمهور استنادا الى ثقة لدى المواطن بالحكومة.

ومثل هذا التوجه يتطلب مجموعة من الاصلاحات لتهيئة بيئة الاعمال على المستوى القومي يمكن تلخيصها في الاتي:

- **الاصلاح السياسي ونشر الشفافية المساءلة ومحاربة الفساد والمحسوبية**
- **ترشيد الدور التدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية**
- **إطلاق قوى السوق وجهاز الأسعار لتوجيه الموارد في الاتجاه الصحيح**
- **إيجاد البيئة مناسبة للاستثمار الخاص ودعم وتطوير القطاع الخاص**
- **إيجاد سوق مالية منظمة جيداً تتمتع بالكفاءة**
- **تنمية قطاع الخدمات المالية والتجارية والنقل والمواصلات وتطوير الكويت كمركز مالي وتجاري إقليمي**
- **بناء مجتمع المعلومات والمعرفة**
- **تطوير الأداء الاقتصادي**
- **الاهتمام بالسكان ومستويات الأمان الاجتماعي**
- **الاهتمام بالتنمية الحضرية والإقليمية المتوازنة**

ولحسن الحظ فان هناك مجموعة من العوامل التي اسميها عوامل مواتية او مساعدة يمكن تلخيصها في الاتي:

- **تراجع حدة الهاجس الأمني بعد انتهاء التهديد الذي كان يمثله رئيس النظام السابق بالعراق، الامر الذي يساعد على يفتح المجال لبلورة توجهات تنموية جديدة**
- **تحسن اوضاع الميزانية العامة للدولة بما يسمح برصد ميزانيات مناسبة لاغراض الاستثمار اللازم لاحداث التغيير المطلوب**
- **تصاعد التوقعات بشأن الرواج التجاري والانتعاش الاقتصادي الاقليمي مع استقرار اوضاع المنطقة ونمو مستويات الدخول فيها بشكل كبير.**
- **ارتفاع مستوى الإنفاق الاستثماري العام على قطاعات البنية الأساسية والبدء بما يسمى بالمشروعات العملاقة**
- **بدء الاهتمام ببناء رؤية مستقبلية للدولة كما هو واضح في مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الاخيرة.**

مثل هذه العوامل المساعدة توفر زخما يمكن استثماره للدفع في الاتجاه المطلوب.